ومن الناحية الاخرى عندما نوى المفتي السفر الى سوريا للقيام بدعاية ضد الامير وجّه رئيس حكومة شرقي الاردن رسالة تحذير اليه (مع نسخة الى المندوب السامي) والى الحكومة السورية، وحذر هذه الاخيرة "بالاخلال بأمن حدودها مع شرقي الاردن اذا استمرت في السماح لزعمائها ولصحافتها بتحريض الرأى العام السورى ضد الامير. كذلك فقد حذرت حكومة الامير من انها ستفرض الجمارك على جميع البضائع السورية التي تدخل شرقي الاردن".

ويذكر كوهين في تقريره ايضا ان الحكومة الشرق اردنية قامت بطرد الزعماء الشرق اردنيين الذين اشتبهت بأن لهم علاقة مع المفتي، ومنعت زعماء المنطقة الشمالية وخاصة في عجلون والكرك من مغادرة اماكنهم دون علمها، ودفعت بعض زعماء العشائر "الموالين" الى تقديم "مضبطات" يطالبون فيها بوضع حد لنشاط المفتي الذى يحاول من خلاله "ادخال روح التمرد والارهاب الى شرقي الاردن الآمن". (ص ٤).

وينهي كوهين تقريره بقوله: "وبالاضافة الى ذلك فقد قامت النساء المناصرة للامير بتشجيع زعماء المعارضة ودفعهم الى التمرد على الحكم عن طريق الاستقالة من اللجنة العليا. اما حادثتي اغتيال دحري الساسين في الاسبوع الماضي في يافا واغتيال عيسى السعدك رئيس بلدية بيت لحم، فقد ادت الى تأزم الوضع والاسراع في الاستفتاء الذى كان من المحتم ان يحدث بعد نشر التقرير والذى تدعمه اللجنة الملكية بشأن التقسيم)." (أ.ص.م. ملف ص د ٢ ١٠٠٩٧ . مترجم).

ولم يهدأ الامر من وراء شق صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية في اعقابها وفرض وصايته عليها. وفي نفس الوقت فان التقارير تشير الى انه حاول حتى جر المفتي وفئات اخرى لم ترض بمشروع التقسيم الى قبوله. واحد هذه التقارير هو التقرير الذى اعده م.ن يوم ١٩٣٧/٨/١٠ والذى اعتمد فيه على معلومات لمحمد ح.غ. من يافا. يقول التقرير: "أ. قام فؤاد باشا الخطيب